

السُّنَّةُ

بين مصادر التشريع الإسلامي

بِعَلْمِ
لِكُتُورِ شَيْخِ الْمُهَاجِرِ
رئيْسِ قِسْمِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .

والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلمه آله وصحبه
ومن اتبع هديه بحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن من أعظم نعم الله تعالى على عباده أنه لم يتركهم لأنفسهم يخططون في
متاهات هذه الحياة ، بل تكفل بهدايتهم وإرشادهم إلى ما فيه صلاحهم ديناً
ودنيا ، بواسطة رساله وأنبئاته — صلوات الله وسلامه عليةم جميعين .
فكان كل رساله تضع لبنيه في صرح « الإسلام » الذي ارتضاه الله عز وجل
لعباده ، يدینون به ؛ ويسيرون على ضوئه ، حتى ختم هذه الرسائلات برسالة
خير نبي إلى خير أمة أخرجت للناس .

فكان رساله سيدنا « محمد » — صلوات الله وسلامه علية — مسك الختام وهي أكمل
هذا البناء .

روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة — رضي الله عنه — أن رسول
الله صلوات الله وسلامه علية قال : « مثلى ومثل الانبياء من قبلى كمثل رجل بني يهود فأحسنهم وأجهمهم
إلا موضع لبنة من زواياه ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له
ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة ؟ »

قال : فَإِنَّا لِلّٰهِ نَّبْشَرُ وَإِنَّا لِخَاتَمِ النَّبِيِّينَ (١)

فشرعية سيدنا محمد — ﷺ — أمثل هذه الشرائع ، وأعمها فـ—
وأرسخها قديماً ، وأغناها بالمبادئ السامية ، والأحكام العادلة ، والسياسة
النافعة ، وأبقاها على مر الدهور والأعصار ، هذه الشريعة التي بینت أصولها
في القرآن الكريم ، وفي سنة الرسول — ﷺ — وفي بحوث فقهائها وأئمتها
رداً إلى المصادرين الأساسيين — جاءت وافية بحاجات البشرية أفراداً وجماعات
مشتملة على ما فيه مصلحتهم في الدنيا والآخرة ، لا فرق في ذلك بين المصالح
الدينية والاجتماعية ، والجنسانية ، والمدنية ، والاقتصادية ، ونظام السلام وال الحرب
وعلاقات الدول بعضها ببعض ، وغير ذلك من شئون الحياة التي استوعبها
هذا الدين الحنيف ، وأنطوى فيها كامة الله العالياً ، إما بالنص عليها ، أو
بوصعها تحت قواعد كالية عامة ، يندرج تحتها الكثير من الجزئيات التي تجدم مع
مرور الزمن واختلاف الظروف والأحوال .

ومن هنا كان الإسلام صالحًا لكل زمان ومكان ، كافياً لإسعاد البشرية
وإنعاشها عن المذاهب والنظريات المستوردة من الشرق أو الغرب .

قال تعالى : « . . . الْيَوْمَ أَكَمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَّتْ عَلَيْكُمْ
نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِلَامَ دِينًا » (٢) .

معنى السنة :

تطلق السنة لغة على الطريقة المستقيمة والسيرية المستمرة : سواء كانت حسنة
أم قبيحة ومن هذا القبيل قول الرسول — ﷺ — : « من سنت في الإسلام
سنة حسنة فلهما أجرها وأجر من عمل بها بعده ، من غير أن ينفلس من أجورهم »

(١) صحيح مسلم بشرح النووي (١٤٩-١٤٨) ط الشعب باب : ذكر
كونه ﷺ خاتم النبيين .

(٢) سورة المائدة آية (٣) .

شيء ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وررها وزر من عمل بها
من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء (١) .

كما تطلق على الطبيعة ، وعلى حكم الله تعالى وتدبره ، ومرة قوله تعالى :
(سنة الله في الذين خلوا من قبل وبن نجد سنة الله تبديلا) (٢) .

السنة عند المحدثين :

أما السنة عند المحدثين فهي كل ما أثر عن الرسول — ﷺ — من
قول أو فعل أو تقرير أو سيرة ، أو خلق أو شمائل ، أو صفات خلقية ، وكل
ما نسب إلى الرسول — ﷺ — قبل الرسالة أو بعدها . (٣)

السنة عند الفقهاء :

تطلق السنة عند الفقهاء على كل ما ثبت فعله عن النبي — ﷺ — مما ليس
بفرض أو واجب ، فهي بهذا الإطلاق تقابل الفرض والواجب وغيرهما من
الأحكام الحسنة ، ك السنن الصالحة والصيام والحج .

كما تطلق على ما يقابل البدعة ، مثل قوله طلاق السنة كذا ، وطلاق
البدعة كذا . (٤) .

السنة عند الأصوليين :

ما كان علماء الأصول يبحثون عن الدليل الشرعي ، كان تعريف السنة
عندهم قاصراً على هذا الجانب ، باعتبارها أحد أدلة الأحكام الشرعية ، انعرفوا
السنة بأنها ما نقل عن الرسول — ﷺ — من قول أو فعل أو تقرير (٥) .

(١) رواه أحمد والترمذى والنمسائى (الفتح الكبير للسيوطى ج ٣ ص ٢٠٠)

(٢) سورة الأحزاب آية (٦٢) .

(٣) التعريفات للجرجاني ص ١٠٢ (٤) الموافقات للشاطبى ج ٤ ص ٣٣

(٥) الأحكام للأمدي (١٥٥-١٥٦) .

والذى يعنينا هنا — السنة عند علماء الاصول ، باعتبارها أحد أدلة الأحكام

الشرعية .

فانسنة القولية هي ماتحدث به الرسول — ﷺ — ما يتعلق بتشریع
الأحكام ، كقوله — ﷺ — « بنى الإسلام على خمس : »
الحديث (١) .

والسنة الفعلية هي ما نقله الصحابة من أفعاله — ﷺ — في شئون
العبادات وغيرها ، كأداء الصلوت ، ومتانك الحج وآداب الصيام وغير ذلك .

أما السنة التقريرية : فهو ما أقره — ﷺ — من أفعال صدرت من
بعض الصحابة — رضي الله عنهم — مع عدم إنكاره ، فيعتبر ذلك إقراراً
منه — ﷺ — بصحة هذا الفعل .

ومثال ذلك ما روى خالد بن الوليد — رضي الله عنه — أنه دخل مسجى
رسول الله — ﷺ — على ميمونة وهي خالتة ، وخالة ابن عباس فوجدها
عندها ضيماً محنوداً (٢) قدمت به أخيها بنت الحارث ، من نجد ، ففاقت
الغضب لرسول الله — ﷺ — وكان قدماً يقصدمه يده اطهراً حتى يتحدث به
ويسمى له ؟ فأهوى رسول الله — ﷺ — يده إلى الضب ، فقالت إمرأة من
النسوة الحضور : أخبرني رسول الله — ﷺ — ما قد متن له ، هو للغضب
بإرادة رسول الله ، فرفع رسول الله — ﷺ — يده عن الضب ، فقال خالد بن الوليد :
أحرام الضب بإرادة رسول الله قال : « لا ولكن لم يكن بأرض قومي » فأجادني
أفاده » قال خالد : فاجتررته فأكلته ورسول الله — ﷺ « ينظر إلى » (٣) .

(١) أخرجه البخاري ، كتاب الإيمان ، باب : دعاؤكم إيمانكم .

(٢) محنوداً : أي مشوياً .

(٣) أخرجه البخاري ؛ كتاب الأطعمة ، باب : ما كان النبي — ﷺ —
لا يأكل حق يسمى له .

حججية السنة :

لقد دل القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة ؛ وأجمع المسلمون منذ الصدر الأول على أن السنة النبوية حججية تثبت بها الأحكام الشرعية ، كما ثبتت بالقرآن الكريم .

وإلى القارئ الكريم بعض هذه الأدلة من الكتاب والسنة والاجماع .

أولاً: من القرآن الكريم :

لقد تظاهرت آيات القرآن الكريم على الأمر بطاعة الرسول — بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ — والإقتداء به في أقواله وأفعاله ، وبيّنت أن طاعته — بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ — من طاعة الله عز وجل .

ومن هذه الآيات :

- ١ — قول الله تعالى : (و أطِيعُوا الله وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ) (١) .
- ٢ — قوله تعالى : (قُلْ إِنَّ كُفَّارَنَا هُنَّ الظَّاهِرُونَ يَحْيِيُّكُمْ اللَّهُ وَيَغْمُرُكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ . قُلْ أَطِيعُوا الله وَالرَّسُولَ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) (٢)
- ٣ — قوله تعالى : « فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكُمْ فِيهَا شَجَرَ يَنْهَمُ نُمْ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرْجاً نَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيْمًا) (٣)
- ٤ — و قال تعالى : « مَنْ يَطْعَنَ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطْعَنَ اللهَ » (٤)

(١) سورة آل عمران الآية (١٣٢)

(٢) آل عمران الآياتان (٣٢،٣١)

(٣) النساء (٦٥)

(٤) النساء (٨٠)

٥ — وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ مَنْ كَانُوا تَبَرَّعُتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنَّ كَتَمَ تَوْمِنَوْنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) (١).

٦ — فَارْدَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى : هُوَ الرَّجُوعُ إِلَى كِتَابِهِ ؛ وَهُوَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ ، وَالرَّدُّ إِلَى الرَّسُولِ — عَلَيْهِ السَّلَامُ — هُوَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ فِي حَيَاةِهِ ، وَإِلَى سَنَتِهِ بَعْدَ وَفَاتَهُ) (٢).

٧ — وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِرَسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لَمَّا
بَحِيرَيْتُمْ كُمْ) (٣).

٨ — وقال تعالى : (إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِيْفَ إِذَا دَعَوْا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
أَيُحکِمُ بِيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَعْنَاهُ وَأَطْعَنُاهُ) (٤)

٩ — وقال سبحانه : « لا تجدهم لـ دعاء الرسول بيـنكم كـ دعاء، بعضكم بـ عضاً قد يـ علم
الله الذين يتـسللون منـكم لـواذاً فـليـحدـرـ الذين يـخـالـفـونـ عنـ أمرـهـ أنـ
تصـيـبـهمـ فـتـنةـ أوـ يـصـيـبـهمـ عـذـابـ أـلـيمـ ». (٥)

١٠ — وقال تعالى : « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا
أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ
ضَلَالًا مُبِينًا » (٦).

١١ — وقال تعالى : « لَقَدْ كَانَ لِكُلِّ فِي رَسُولٍ أَسْوَةٌ حَسَنَهُ أَنْ كَانَ يَرْجُوا
اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا » (٧).

١٢ — وقال عـزـ وجلـ : « وَمَا يـنـطـقـ عـنـ الهـويـ . إـنـ هـوـ إـلاـ
وـحـيـ يـوـحـيـ ». (٨).

(١) سورة النساء (٥٩). (٢) فتح القدير للشوكتاني (١٤٠٠).

(٣) سورة الأنفال (٢٤). (٤) سورة الفور (٥٢).

(٥) سورة الفور (٦٣). (٦) سورة الأحزاب (٣٦).

(٧) سورة النجم (٤٣).

١٢— وَقَالَ تَعَالَى : « وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا لَمْ يَأْكُمْ عَنْهُ فَاتَّهُوا » (١) .
فَمِنْ خَلَالِ هَذِهِ الْآيَاتِ الْمُتَقْدِمَةِ - وَغَيْرُهَا كَثِيرٌ جَدًّا - تَرَى أَيْمَانَ الْقَارِئِ
الْكَرِيمِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَمْرَ بِطَاعَةِ الرَّسُولِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَاعْتَبِرْ طَاعَةَ - عَزَّ وَجَلَّ
مِنْهُوَذَهَ بِطَاعَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَا ذَهَبَ الْمَلْكُ عَنْ رَبِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

فَالَّذِي يَبْلُغُهُ رَسُولُ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْ رَبِّهِ وَاجِبُ الْإِبْرَامِ ، سَوَاءٌ كَانَ
قُرْآنًا أَوْ سُنَّةً ، إِذَا كُلَّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ
الْفَظَا وَمَعْنَى ، وَالسُّنَّةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مَعْنَى وَاللَّفْظُ لِرَسُولِ اللَّهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ .

وَحِيثُ أَمْرَنَا اللَّهُ بِاتِّبَاعِهِ فِي كُلِّ مَا جَاءَ بِهِ ، فَوُجُوبُ عَلِيهِنَا أَنْ نَطِيعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فِي كُلِّ مَا يَبْلُغُنَا عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ .

ثَانِيًّا: مِنْ السُّنَّةِ

وَكَمْ دَلَّ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَلَى حِجْجَيَةِ السُّنَّةِ ، وَوُجُوبِ اتِّبَاعِهَا ، فَقَدْ دَلَّتِ
السُّنَّةُ - أَيْضًا - عَلَى ذَلِكَ . . . وَمِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَدَاهَةِ عَلَى ذَلِكَ مَا يَأْتِي .

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : تَرَكْتُ فِيمَكُمْ شَيْئَيْنِ أَنْ
تَضَمِّلُوا بَعْدَهُمَا : كِتَابَ اللَّهِ وَسُنْنَتِي (٢) .

٢ - عَنْ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
ذَادَ يَوْمَ ثُمَّ أَقْبَلَ بِوَجْهِهِ فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرْفَتْ مِنْهَا الْعَيْوَنُ ؛ وَوَجَلَ
مِنْهَا الْقُلُوبُ ؛ فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةً مَوْدَعَةً ، فَمَاذَا
تَهْدِي إِلَيْنَا ؟ قَالَ : (أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَالسَّمْعَ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ
كَانَ عَبْدًا حَبْشِيًّا ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعْشُ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرِي إِخْلَافًا
كَثِيرًا ، فَعَلَيْكُمْ بِسُنْنِي وَسُنَّةِ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّبِينَ تَسْكُنُوا بِهَا
وَعُضُوا عَلَيْهَا بِالْوَاجِزِ ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأَمْرِ ، فَإِنَّ كُلَّ عَدْيَةٍ بِدُعْيَةٍ
وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ) (٣) .

(١) سورة الحشر (٧) (٢) أخرجه الحاكم في مستدركه (الفتح)

(٣) أخرجه أبو داود والترمذني الكبير ٢ ص ٢٧ .

٣ - عن عبد الرحمن بن أبي عوف ، عن المقداد بن معد يكرب ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ألا أني أوتتكم الكتاب ومثله معه لا يوشك رجل شبعان على أريكته » (١) يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فاحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ، ألا لا يحمل لكم الحمار إلا هلى ، ولا كل ذي ناب من النسج ، ولا لقطة معايد ، إلا أن يستنقى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرروه فإن لم يقرروه فله يعقبهم بذلك قراءة (٢) .

قال الإمام الخطابي :

« أوتتكم الكتاب ومثله معه » يحتمل وجهي :

أحداهما : أن معناه : أنه أُوتى من الوحي للباطن غير المتنو مثل ما أعطى من الظاهر المتنو .

ثانيةا : أنه أُوتى الكتاب وحيا يتلى ، وأُوتى من البيان مثله ، أي : أذن له أن يبين ما في الكتاب ؛ فيعم ويخص ، ويزيد عليه ، ويشرح ما في الكتاب ، فيكون في وجوب العمل به ، ولزوم قوله كالظاهر المتنو من القرآن .

وقوله : « يوشك رجل شبعان » الحديث . . . يحذر بهذا القول من خالفه السنن التي سنها مما ليس له في القرآن ذكر ، على ما ذهبت إليه الخوارج والرواوض فلنهم ثمثروا بظاهر القرآن ، وترکوا السنن التي قد ضفت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا . (٣)

ثالثاً : الإجماع :

الدليل الثالث على حجية السنة ، الإجماع ، فقد أجمع الصحابة ، والتابعون وأهل العلم في كل عصر على الاحتجاج بالسنة ، والعمل بها ، فكان الواحد

(١) الاربكة : السرير ؛ أو كل ما ينكره عليه . (٢) القرى : الضيافة .

(٣) تفسير القرطبي (١/٣٨) طبع دار الكتب المصرية .

مِنْهُمْ إِذَا عَرَضَتْ لَهُ مَسْأَلَةً طَلَبَ حِكْمَهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، 'فَإِنْ لَمْ يَجْعَدْهَا فِيهِ طَلَبُهَا فِي السَّنَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَدْهَا اجْتَهَدَ فِي حَدُودِ الْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ .

وَقَدْ إِلْتَقَادُوا ذَلِكَ مِنْ يَانِ الرَّسُولِ ﷺ لِعَصَازِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ بَعْثَتْهُ إِلَيْهِنَّ فَقَالَ لَهُ : « بِمِنْ تَقْضِي ذَذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءً ؟ قَالَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ : فَإِنْ لَمْ يَجْعَدْ ؟ قَالَ : فِي سَنَتِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : فَإِنْ لَمْ يَجْعَدْ ؟ قَالَ : أَجْتَهَدْ رَأْيِي لَا آلُو (١) فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِهِ وَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَقَرَ رَسُولُ اللَّهِ لِمَا يَرْضِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ (٢) .

قَالَ الْإِمَامُ الشُّوكَانِيُّ :

إِنْ ثَبُوتَ حِجْيَةَ السَّنَةِ الْمُطَهَّرَةِ ، وَإِسْتِقْلَالُهَا بِتَشْرِيعِ الْاِحْكَامِ ضَرُورَةُ دِينِهِ
وَلَا يَخْلُفُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَنْ لَا حَظَّ لَهُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ (٣) .

وَرَوِيَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ يَحْدُثُ النَّاسَ فَقَالَ : لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَجْبَتُكُمْ فِيهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
تَعَالَى ، فَقَالَ رَجُلٌ : فَمَا تَقُولُ فِي الْمُحْرَمِ إِذَا قُتِلَ الزَّبَورُ ؟

فَقَالَ : لَا شَيْءٌ عَلَيْهِ .

فَقَالَ الرَّجُلُ : أَيْنَ هَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ؟

فَقَالَ : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخَذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا)

ثُمَّ ذَكَرَ إِسْنَادًا إِلَيْ عمرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ : « لِمَحْرَمٍ قُتْلَ الزَّبَورُ »

(١) لَا آلُو : أَيْ لَا أَقْصَرُ ، بَلْ أَجْتَهَدْ وَسُعِيَ فِي إِدْرَاكِ الْحِكْمَمِ الشَّرْعِيِّ .

(٢) أَخْرَجَهُ التَّرمِذِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ ، وَالْبِيْهَقِيُّ
وَالْدَّارَقَطَنِيُّ .

(٣) إِرشَادُ الْفَهِيْحِوْلِ ص ٣٣ .

وقال ابن حزم : « لما بینا أن القرآن هو الأصل المرجع إليه في الشرائع نظرنا فيه، فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ﷺ ووجدناه عز وجل يقول فيه واصفًا لرسوله صلى الله عليه وسلم (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحىٌ بِوْحَىٰ) . فصح لنا بذلك أن الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم على قسمين :

أحدهما : وحى متن ، مؤلف تأليفاً مجز النظم وهو القرآن .

والثاني : وحى مرورى منقول غير مؤلف ولا مجز النظم ، ولا متلو لكنه مقتروء ، وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو - ويبين عن الله عز وجل مراده منها ، قال تعالى : « لتبيّن للناس ما نزل إليهم » (٢) .

ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثاني ، كما أوجب طاعة القسم الأول الذي هو القرآن ولا فرق ، فقال تعالى : (وأطِيعُوا الرسول) (٣) .

فكانـت الأخبار التي ذكرـناـ أحد الأصولـ الثلاثـةـ التي ازـمنـاـ طاعـتهاـ فيـ الآيةـ الجـامـعـةـ لـجـمـيعـ الشـرـائـعـ ، أوـلـهاـ عنـ آخرـهاـ وـهـيـ قولـهـ تـعـالـىـ : (يـأـيـهـاـ الـذـينـ آـمـنـواـ أـمـلـهـ وـاـللـهـ)ـ فـهـذـاـ أـصـلـ وـهـوـ الـقـرـآنـ .

وأطِيعُوا الرسول)ـ فـهـذـاـ ثـانـ ، وـهـوـ الـخـبـرـ عنـ رسـولـ اللهـ ﷺـ .

وأولى الامر منكم)ـ فـهـذـاـ ثـالـثـ وهوـ الـاجـمـاعـ المـنـقـولـ إـلـىـ رسـولـ اللهـ ﷺـ حـكـمـهـ .

ثم قال : « فـلـمـ يـسـعـ مـسـلـمـاـ يـقـرـ بالـتـوـحـيدـ أـنـ يـرـجـعـ عـنـ التـنـازـعـ إـلـىـ غـيرـ القرآنـ وـالـخـبـرـ عنـ رسـولـ اللهـ ﷺـ وـلـاـ يـأـبـيـ عـماـ وـجـدـ فـيـهـ ، فـإـنـ فـعـلـ ذـلـكـ

(١) سورة النجم (٣ - ٤) (٤٤)

(٢) سورة النحل (٩٢)

بعد قيام الحاجة عليه فهو فاسق وأهلاً من فعله مستحلاً للخروج عن أمرها
وموجباً لطاعة أحد دونها فهو كافر ، لا شك عندنا في ذلك (١).

وقال في موضع آخر :

« ولو أن إمرأً قال : لا تأخذ إلا ما وجدنا في القرآن اسكن كافراً باجاع
الأمة (٢).»

(١) انظر : الأحكام لابن حزم (٩٦ / ١)

(٢) المصدر السابق (٨٠ / ٢)

مرتبة السنة بين مصادر التشريع :

أجمع المسلمون على أن القرآن الكريم هو الأصل في التشريع ، وأن السنة تليه في المرتبة ، وذلك راجع إلى ما يأتي :

أولاً : لأن القرآن الكريم ثبت بوقتها قطعياً ; جملة وفصيلاً ، بالتوافق المفيد للثقلين ، بخلاف السنة فإن التواتر منها قليل ، وأكثراها أخبار أحد .

ثانياً : إن السنة اعتبرت من الأدلة الشرعية بشهادة القرآن الكريم لها ، فهى تستمد قوتها — كمصدر للاحكام — من أمر القرآن بذلك في مثل قوله تعالى : (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ) (١)

وقوله تعالى : (مِنْ يَطِعُ الرَّسُولَ نَقْدٌ أَطْاعَ اللَّهَ . . .) (٢) وبهذا احتج ابن مسعود — رضي الله عنه — عندما جادله امرأة في حدائقه عن لعن النساء المتبرجات بتزوير الخلق ، زاعمة أن ذلك ليس في القرآن .

فقد روى البخاري ومسلم عن عبدالله بن مسعود انه قال: لعن الله الواشمات والمستوشمات ، والمتغمسات والمتفلجات (٣) للاحسن ، المغيرات حلق الله فقالت له امرأة في ذلك — أى اعتراضه — فقال : وما لالعن من لعنك رسول الله — عَلَيْهِ السَّلَامُ — وهو في كتاب الله ؟ قال الله تعالى : وما آتاكم الرسول فيخذلوه وما نهاكم عنه فاتهوا (٤)

(١) سورة المائدة آية (٩٢) (٢) سورة النساء آية (٨٠)

(٣) الوضوء : عباره عن غرز ابرة أو نحوها في الجلد وذرنيل ونحوه عليه حتى يختصر والمسووشة التي تطلب من يفعل بها ذلك . والنامضة : التي تأخذ من شعر حاجب غيرها وترقةه ؛ والمتغمسة : التي تأمر من يفعل بها ذلك . والمتفلجة : هي التي تبرد أسنانها حتى يتبعده بعضها عن بعض قليلاً (٤) سورة الحشر آية ٧) وأانظر : رياض الصالحين ص ٦٨٨ ط مكتبة النهضة بكرة المكرمة .

ثالثاً : أن السنة النبوية أعتبرت شارحة للقرآن الكريم ، ومسرها له تبين بجملة وتقيد مطلقه ؛ وتحصص عامله ، وتفصل أحکامه ، فهي بهذا اعتبار كل ذلك كراهة التفسيرية للقانون الوضعي — والله المثل الأعلى — فتلحق به ، وتكتسب قوتها التشريعية من قوته .

رابعاً : اقرار الرسول — صلى الله عليه وسلم — لاصحاحاته — رضي الله عنهم على اعتبار السنة في المرتبة الثالثة للقرآن الكريم ، ومن ذلك الحديث المشهور الوارد عن معاذ بن جبل — رضي الله عنه — والذي تقدم ذكره قريراً (١) .

فثبت بكل ما تقدم أن السنة النبوية تلي القرآن الكريم في ترتيب الأحكام وأنها نابعة له ، دائمة في محياطه ، لا تختلف عنه ، ولا تخرج عنه (٢) .

بيان السنة للأحكام وأنواعه :

بيان السنة للأحكام على ثلاثة أنواع :

أولاً : ما كان مؤيداً للأحكام القراء ، موافقاً له من حديث الأئم والتفصيل وذلك مثل الأحاديث التي تفيد وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج من غير تعرض لشروطها وأركانها ، فإنها موافقة للآيات التي وردت في ذلك كحديث : «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ، وَاقْتَالَ الصَّلَاةَ وَإِيتَاهُ الزَّكَاةَ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ، وَحِجَاجُ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطاعَتِهِ سَبِيلًا» (٣) فإنه موافق لقوله تعالى : (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتُّوِّلُ الزَّكَاةَ) (٤) ولقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتُبُ اللَّهِ أَعْلَمُ بِمَا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمْ يَعْلَمُوكُمْ تَقْوَنْ) (٥) .

(١) راجع : أعلام المؤمنين لابن القيم ج ١ ص ٢٤٣ مطبعة النيل .

(٢) الشيخ على الحفيظ — المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية ص ٤٣

(٣) أخرجه البخاري .

(٤) سورة البقرة آية ١٨٣

وأقوله تعالى : (وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجَّةُ الْبَيْتِ مِنْ أَسْطِاعَةِ إِيمَانِهِ) (١) ومثل قوله بِإِيمَانِهِ لا يحمل مال أمرى مسلم الا بطيب نفس منه (٢) فأنه موافق لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونْ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ) (٣) .

ثانياً : ما جاء مبيناً لأحكام القرآن : من تقييد المطلق ، وتفصيل المجمل وتحصيص العام كالأحاديث التي فصلت أحكام الصلاة والصيام ومقادير الزكاة ، ومناسك الحج ، وسائر المعاملات التي وردت في القرآن الكريم .

فقد جاءت اليـد مطلـقة في قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَهُ فَاقْطَعُوهَا يَدِيهِا) (٤) وبيـنت السـنة أـنـها الـيمـنى ، وـأـنـ القـطـعـ من السـكـوـعـ ؟ لـا مـنـ المـرفـقـ . (٥)

كـذـلـكـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : - فـآـيـاتـ الـمـوارـيـثـ « .. منـ بـعـدـ وـصـيـةـ يـوـصـىـ بـهـ أـوـ دـيـنـ .. » (٦)

فـقدـ جـاءـتـ الـوـصـيـةـ مـطـلـقةـ ، وـالـسـنـةـ قـيـدـتـهـاـ بـاـنـ لـاـ تـكـوـنـ لـوـارـثـ ؟ قـالـ :

عَلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى : « لـاـ وـصـيـةـ لـوـارـثـ » (٧)

وـكـاـفـيـ تـحـصـيـصـ العـامـ فيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : « الـدـيـنـ آـمـنـواـلـمـ يـلـبـسـواـ إـيمـانـهـ بـظـلـمـ » (٨)

يـبـنـتـ السـنـةـ أـنـ الـمـرـادـ مـنـ الـظـلـمـ إـنـاـ هـوـ الشـرـكـ .

(١) سورة آل عمران (٩٧).

(٢) رواه أبو داود . (الفتح الكبير ٣٥٩).

(٣) سورة النساء (١٩) (٤) سورة المائدة (٣٨).

(٥) انظر : القرطبي ح ٦ ص ١٧٢ ط دار الكتب .

(٦) سورة النساء (١٢).

(٧) رواه الدارقطني (الفتح الكبير ٣٤٩).

(٨) سورة الانعام (٨٢).

روى البخاري عن عبد بن عمر رضي الله عنها قال : « لما نزلت (الذين آمنوا ولم يلبسو إيمانهم بظلم) قلنا : يا رسول الله أينا لا يظلم نفسه ؟

قال : « ليس كما تقولون » ، « لم يلبسو إيمانهم بظلم » ، بشرك ، أو لم تسمعوا إلى قول لقمان لابنه : (يابني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم) (١) .

ثالثاً : مادلت عليه السنة مستقلة :

وكان نجحى ، السنة مبينة لآيات القرآن الكريم ؛ كما سبق ، كذلك تأثرى دالة على أمور سكت عنها القرآن الكريم ، كتحريم لحوم الحيوان الأهلية وتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ؛ وتحريم الجماع بين المرأة وعهتها ، وبين المرأة وحالتها ، وغير ذلك من الأحكام الثابتة بالسنة .

قال الإمام الشوكاني :

اتفق من يعتقد به من أهل العمل على إن السنة المطهرة مستقلة بذاتها في الأحكام ، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال ، وتحريم الحرام وقد ثبت عنه عليه السلام أنه قال : « ألا وإنى أولييت القرآن ومثله معه » أى أولييت القرآن وأولييت مثله من السنة التي لم ينفع بها القرآن » (٢) .

وعن الحسين بن جابر قال . سمعت المقداد بن معد يذكر يقول : حرم رسول الله عليه السلام أشياء يوم خير ، ثم قال « يوشك رجل معي على أريكته يحدث بحديثي فيقول : يهتنا وينسكم كتاب الله ؛ فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه ، وإن ما حرم رسول الله عليه السلام مثل ما حرم الله عز وجل » .

(١) سورةلقمان « ١٣ » وانظر : فتح الباري ١-٦٥، ٦٦٦-٢٤٩.

(٢) ارشاد الفحول ص ٣٣

وعن العرابض بن سارية أن النبي ﷺ نزل يوم خيبر ومه من معه من أصحابه ، ومكر صاحب خير مكرًا ماردًا ، فأقبل إلى النبي ﷺ فقال يا محمد : إنكم تذبحون حمرنا ، وتأكلون بقرنا ، وتصربون نسائنا ، وتدخلون بيوتنا ، فغضب النبي ﷺ فقال يا ابن عوف : « قم فاركب فرسك فناد في الناس إلا أن الجنة لا تحل إلا للأؤمن ، وإن اجتمعوا إلى الصلاة فاجتمعوا - فصلبي بهم ﷺ ثم قام فقال : بحسب إمرىء قد شبع وبطئ وهو متكم على أربكته لا يظن أن الله حراماً إلا في القرآن ، وإنى والله قد حرمت ونهيت ووعزت بأشياء إنما مثل القرآن أو أكثر ، لا يجعل من السباع كل ذي ناب ، ولا الحمر الأهلية ولا أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب إلا باذن ، ولاأكل أموالهم إلا ماطابوا به نفساً ، ولا ضرب نسائهم إذا أعطوا الذي عليهم » .

وعن مالك بن أنس ، عن الزهرى ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عقبة ابن مسعود ، أخوه أن عبد الله بن عباس أخبره قال ، قال عمر رضى الله عنه « إن الله تعالى بعث محمداً وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم فقرأ أنها وعلمناها ووعيناها ، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ، وأخى إن طال بالناس زمان يقول رجل . والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيترك فريضة أنزلها الله ، فان الرجم في كتاب الله تعالى حق على من زنا إذا أحسن من الرجال والنساء ، إذا قامت عليه البينة ، أو كان الجبل أو الاعتراف » .

وعن حسان بن عطيه قال . « كان جبراًيل ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن ، يعلمها إياها كما يعلمها القرآن » .

وعن ألهيم بن عمران قال . سمعت إسماعيل بن عبيد الله يقول . « ينبغي لنا أن نحفظ حديث رسول الله ﷺ كذا نحفظ القرآن ، لأن الله تعالى يقول . « وما آتاكم الرسول فخذلوه وما نهَاكم عنه فاتهروا » (١) .
قال الإمام الشافعى رضى الله عنه .

(١) أخرج هذه الآثار : الحافظ أبو بكر أحمد بن علي البغدادى فى كتابة المكتبة فى ملء الرواية من ٤٠ — ٤٤ .

« فرض الله تعالى على الناس اتباع وحْيٍ، وسنن رسوله ﷺ فقال في
كتابه : (ربنا وابعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب
والحكمة ويزكيهم إنك أنت العزيز الحكيم) (١) .

وقال تعالى . (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم
يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لففي
ضلال مبين) (٢) .

وقال تعالى : (وادْكُرْ مَا يَتْلُى فِي بَيْوَاتِكَنْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ) (٣)

قال : فذكر الله تعالى الكتاب وهو القرآن؛ وذكر الحكمة ، وهي سنة
رسوله ﷺ وذلك أنها مقرئته مع كتاب الله ، وإن الله افترض طاعة رسول
الله ﷺ وتحمّل الناس اتباع أمره ، فلا يجوز أن يقال لقول فرض إلا
لكتاب الله ، ثم سنة رسول الله ﷺ (٤)

شمول السنة لاحكام التشريع .

ونستطيع أن نحصر ماجاءت به السنة من أحكام ، وما احتوت عليه من
شئون الحياة في الأمور الآتية :

١ - العقائد : التي حددتها الاسلام ، كالإيمان بالله تعالى وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر خيره وشره .

(١) سورة البقرة آية (١٢٩)

(٢) سورة آل عمران آية (١٦٤)

(٣) سورة الأحزاب آية (٢٤)

(٤) الرسالة ص ٢٨ - ٢٩

ب — الأخلاق :

فقد ينتهي السنة كثيراً من الحكم والآداب والنصائح ، مثل مدح صفة العدل ، والصدق ، والوفاء بالعهد ، والإحسان إلى الوالدين ، وإكرام الضيف ، وصلة الرحم والمحافظة على حقوق الجار وعزم إيداعه ، وغير ذلك من الأخلاق السكرية والصفات الحميدة .

كما نعرف من مقابل هذه الصفات ، كالظلم ، والغدر ، وعدم الوفاء بالعهد ، وحقوق الوالدين ، وإيداع الجار ، وشهادة الزور ، والكذب ، والغيبة والنميمة ، والغل والخدة والحسد ، وغير ذلك من الرذائل التي لا تتفق وحصول المسلم الحق.

وهذه القسمان لأخلاق بين العلماء في العمل بوجوبها ، والسير في الطريق الذي رسمه القرآن الكريم ، وبينته السنة النبوية الشريفة .

ج — الأحكام العملية .

ثالث هذه الأقسام : الأحكام العملية التي تنظم العلاقة بين البدور به ، وهي المعروفة بالعبادات ، والتي تنظم علاقة الإنسان بالخلوقين ، وهي المعروفة بالمعاملات والأحكام التي تستفاد من هذا القسم هي ما يسمى العلامة بـ « فقه السنة » والأحاديث التي تروي في هذا القسم تسمى « أحاديث الأحكام » .

وكان أن العلماء مختلفون في فهم آيات القرآن الكريم المتعلقة بالأحكام ، كذلك ، يختلفون في دلالات الأحاديث ، وما يستفاد منها من أحكام ، وهذا راجع إلا إشراك القرآن والسنة في أن كلها منها عربى ، بينما هناك أسباب أخرى تختص بالحديث ، كشيوه ونحوه ، وقوته وضعفه ، ودرجة روایته وغير ذلك مما هو معروف في مصطلح الحديث الأمر الذي يجعل الخلاف حول الاستدلال بالأحاديث أكثر من الخلاف في الآيات القرآنية .

إلا أن الأمر المتفق عليه بين علماء المسلمين ؛ وأجمعوا عليه الأمة منذ الصدر الأول هو : أن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ، بعد القرآن الكريم ، وأن ما ينبع عن بعض المستشرقين والمحدثين وضعا في الإعانة هو وهم خيال لا أساس له ، والمقصود منه إنما هو التشكيك في حقيقة هذا الدين الذي أكرمنا الله به ، وجعلنا به خيراً من أخرجت للناس .

وصدق الله العظيم أذ يقول :

(ولا يز الون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا) (١)

وان يستطيعون ذلك مادام المسلمون في يقظة تامة لما يدبره أعداء الإسلام وما داموا متمسكين بكتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ، أذ هما الش سبيل الوحيد للوصول إلى سعادة الدنيا والآخرة كما قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ :

« تركت فيكم أربى من لن تصلوا ما تمسكتم به — ما : كتاب الله تعالى وسنتي » (٢) .

« ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح عليه أولها » فليكن أنا في سلفنا الصالح أسوة حسنة قائم بتمسكهم بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ دانت لهم الدنيا — شرقاً وغرباً — فعزوا وأعزوا ، ونثروا كلمة الحق والعدل في أرجاء المعمورة ، ومكث الله لهم في الأرض وأنجز لهم ما وعدهم به

(١) سورة البقرة (٢١٧)

(٢) أخرجه الحاكم في مستدركه .

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيُسْتَخْلَفُنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكَّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي أَرْتَهُ لَهُمْ وَلَا يَبْدَأُهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا بَعْدَ دُورَتِنِي لَا يُشَرِّكُونَ بِي شَيْئاً) (١).

نَسَأَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا مِنَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَقْبَعُونَ أَحْسَنَهُ .

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَاحِبِهِ وَسَلَّمَ . .

د. شعبان محمد اسماعيل

(١) سورة النور (٥٥).